تعزيز العدالة الاجتماعية في إرتريا:
دور برنامج متكامل لرعاية وتنمية الطفولة المبكرة

بقلم: الباحث **موسى حسين نايب**

*نشرت هذه الدراسة للباحث **موسى حسين نايب** في موقع " المركز الارتري للدراسات الاستراتيجية " في 16 يونيو 2016 بالإنجليزية فقط، وفيما يلي نعيد نشرها بالعربية تعميما لفائدتها القيمة من ناحية، وللتنويه بدور المناضل موسى نايب الذي استشهد في 26 يناير 2026، في مجال البحوث والدراسات. على آمل ان تتولى الجهات المعنية في الدولة جمع كل اعماله البحثية ونشرها، لكي تكون في متناول الجميع، ولكي يستفيد منها الجميع، لأنها تساهم في إرساء مقومات جيل المستقبل من خلال التركيز على أسس التنمية السليمة في طور الطفولة المبكرة التي تعتبر البنية الجوهرية للعدالة الاجتماعية.*

ملخص

أطلقت الحكومة إلارترية برنامج الرعاية والتنمية المتكاملة للطفولة المبكرة كمشروع في سبتمبر 2000 بتمويل قدره 49 مليون دولار أمريكي. ويهدف البرنامج إلى تلبية الاحتياجات الأساسية لنمو صحي وتطور شامل للأطفال دون سن السادسة، والأطفال في سن المدرسة الابتدائية، والأطفال الذين يحتاجون إلى

حماية خاصة، وذلك من خلال توفير الخدمات والدعم في مجالات الرعاية الصحية، والتعليم المبكر، والتحفيز المعرفي، والحماية الاجتماعية.

تتناول هذه الورقة البحثية مفهوم العدالة الاجتماعية في إرتريا وبرنامج الرعاية والتنمية المتكاملة للطفولة المبكرة، وتستكشف العلاقة القائمة بينهما. ويتوسع النقاش حول العدالة الاجتماعية في شرح المكونات الرئيسية لهذا المبدأ، ويحدد استراتيجية الاعتماد على الذات. تؤكد هذه الدراسة على أن الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيولوجية المُستمدة من برنامج تنمية الطفولة المبكرة المتكاملة تُسهم في تحقيق تنمية اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية متوازنة ومستدامة، وفقًا لمبدأ العدالة الاجتماعية. كما تُساعد هذه الفوائد في بناء مجتمع عادل من خلال توفير فرص متكافئة وبداية عادلة في الحياة. وتتناول هذه الورقة البحثية أيضا دراسة كيفية إسهام برامج تنمية الطفولة المبكرة المتكاملة في تحقيق العدالة الاجتماعية في إرتريا. وتؤكد أن التزام إرتريا بمبدأ العدالة الاجتماعية يُسهّل تطبيق برنامج تنمية الطفولة المبكرة المتكاملة. وتُبرهن التجربة الإرترية في تطبيق هذا البرنامج على مدى ثماني سنوات على جدواه، وتشجع على مزيد من المساهمات لتحقيق الهدف المنشود. كما تُحلل الورقة بصورة نقدية التحديات التي تم تجاوزها، والدروس المستفادة خلال فترة التطبيق. وبناءً على هذه النتائج، تقترح الورقة مسارًا لبرنامج تنمية الطفولة المبكرة المتكاملة مستدامًا تحت إدارة المجتمع المحلي.

1 - مقدمة

هذه الورقة البحثية هدفان. أولًا، تتناول هذه الدراسة فلسفة العدالة الاجتماعية الإرترية وبرنامج تنمية الطفولة المبكرة المتكامل، وتحدد العلاقة بينهما، وتبحث في إمكانية مساهمة هذا البرنامج في تيسير تطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية الذي تتبناه إريتريا. ثانيًا، تستعرض الدراسة ثماني سنوات من الخبرة الإريترية في الأول، لاستخلاص الدروس من التحديات التي واجهته، واقتراح تطبيق برنامج مستدام وقابل للتطبيق في إريتريا، استنادًا إلى التجارب السابقة.

تعتمد هذه تعتمد هذه الدراسة بشكل أساسي على المنهجية النوعية

أُجريت مراجعة للأدبيات التي توثق تجارب دول مختلفة مع برامج الرعاية والتنمية المتكاملة في مرحلة الطفولة المبكرة، وتأثيرها على تدخلات تنمية الطفل. كما أُجري تحليل وثائقي لبرنامج الرعاية والتنمية المتكاملة في مرحلة

الطفولة المبكرة في إريتريا. واستُخدمت مصادر معلومات متنوعة في عملية التحليل، شملت: الإعلانات والوثائق القانونية الإريترية، وبيانات السياسات والتوجيهات الحكومية، وتقارير الرعاية والتنمية المتكاملة في مرحلة الطفولة المبكرة، ووثائق البرنامج، وبعض البحوث التي أُجريت خلال فترة البرنامج، بالإضافة إلى الأعمال والوثائق المنشورة وغير المنشورة في هذا المجال. وقد شكلت خبرة الباحث المهنية التي امتدت ست سنوات في هذا البرنامج، مدعومة ببرنامج تدريبي لمدة عام واحد أدى إلى الحصول على شهادة تخصص في "الرعاية الدولية للأطفال والشباب من أجل التنمية".

ينقسم تقرير البحث إلى أربعة أجزاء.

لجزء الأول يتناول فلسفة العدالة الاجتماعية من منظور إرتري.

الجزء الثاني يناقش مفهوم ومكونات وأهمية برنامج الرعاية الدولية للأطفال والشباب من أجل التنمية بشكل عام.

الجزء الثالث يقدم وصفًا لبرنامج الرعاية الدولية للأطفال والشباب من أجل التنمية في إريتري، وإنجازاته وتحدياته، والاستنتاجات التي توصل إليها البحث.

الجزء الأخير يتطرق لمقترح جديد لبرنامج مستدام للرعاية الدولية للأطفال والشباب من أجل التنمية تحت ملكية المجتمع.

يؤمن الباحث إيمانًا راسخًا بأن هذه الدراسة ستُسهم إسهامًا متواضعًا في نضال إرتريا من أجل تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية. ويمكن أن يُشكل تطبيق برنامج جيد للرعاية الدولية للأطفال والشباب من أجل التنمية على مستوى البلاد، إحدى الاستراتيجيات لتحقيق النتيجة المرجوة.

2 ـ العدالة الاجتماعية في السياق الإرتري

أ. تطبيق العدالة الاجتماعية في إرتريا

كانت حرب الاستقلال التي خاضها الشعب الإرتري أيضا من أجل مستقبل أفضل، استشرادا بمبدأ العدالة الاجتماعية (الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا، 1994) وقد تم توضيح مفهوم العدالة الاجتماعية الإرتري بشكلٍ وافٍ في الميثاق الوطني الإرتري. ووفقًا للميثاق، تعني العدالة الاجتماعية التنمية المتوازنة والمستدامة، والتمتع العادل بثروات البلاد بما يلبي احتياجات الأغلبية ويعزز رفاهيتها. كما يضمن الميثاق المشاركة العادلة والتمكين لجميع المواطنين في

الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للبلاد، وينبذ التمييز والهيمنة بجميع أشكالها (الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا، 1994). ويمكن تعريف العدالة الاجتماعية، بحسب الميثاق، بأنها "ديمقراطية اقتصادية واجتماعية... مع توزيع عادل للثروة والخدمات والفرص... مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الأكثر حرمانًا في المجتمع" (الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا، 1994: 16).

وينعكس مفهوم العدالة الاجتماعية أيضًا في مجمل سياسة الدولة. وتؤكد هذه الوثيقة السياسية أن التوجه القطاعي سيسترشد بمبدأ العدالة الاجتماعية، حيث تنص على أن "المبدأ التوجيهي هو تبني توجه تنموي... "تركز على الإنسان وهذا يضمن الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية.

وبالمثل، صدرت عدة مراسيم حكومية تتناول القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، تعكس عناصر مبدأ العدالة الاجتماعية. ومن أبرز هذه المراسيم: المرسوم رقم 91/17 الذي يتناول برامج التعافي وإعادة التأهيل لتحقيق نمو مستدام؛ والمرسوم رقم 93/29 بشأن إنشاء المؤسسة التجارية للبحر الأحمر، التي تهدف إلى توفير السلع الاستهلاكية الأساسية للجمهور وحمايتهم من تقلبات السوق وارتفاع الأسعار التي لا يستطيع الفقراء تحملها؛ والمرسوم رقم 93/30 الذي أنشأ مجلس الحبوب لتوفير شبكة أمان من الكوارث والطوارئ الوطنية غير المتوقعة التي تضر بالفقراء بشدة، ولحماية المزارعين ودعمهم؛ والمرسوم رقم 03/137 الذي ينص على استحقاقات الشهداء، وغيرها. ومن المتوقع أن تسهم هذه السياسات وغيرها من السياسات المماثلة القائمة على الإنصاف والتي تستهدف الفقراء في تعزيز العدالة الاجتماعية.

وفقًا للميثاق الوطني، تشمل الرؤية المستقبلية لإرتريا ستة أهداف أساسية، من بينها العدالة الاجتماعية (إلى جانب الأهداف الخمسة الأخرى: الوئام الوطني، والديمقراطية السياسية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والإحياء الثقافي، والتعاون الإقليمي والدولي). ويوضح الميثاق ستة مبادئ أساسية توجه تحقيق هذه الرؤية، أبرزها مبدأ الاعتماد على الذات (انظر الصفحات ١٢-١٨ من الميثاق للاطلاع على المبادئ الأخرى). وبالتالي، تُعدّ العدالة الاجتماعية إحدى ركائز الرؤية، والاعتماد على الذات استراتيجية توجه تنفيذها. لذا، من الضروري تعريف مبدأ الاعتماد على الذات، وهو مبدأ توجيهي، قبل الخوض في مناقشة مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعدالة الاجتماعية،

وذلك لفهم كيفية تطبيق كل جانب منها عمليًا لضمان استمرار تحقيق العدالة الاجتماعية.

ب ـ الاعتماد على الذات

يُعرّف مبدأ الاعتماد على الذات ويُتناول بالتفصيل في الميثاق الوطني. ينصّ على ما يلي:

إنّ الاعتماد على الذات في جميع المجالات ـ السياسية والاقتصادية والثقافية ـ مبدأ أساسي. سياسيًا، يعني ذلك اتباع نهج مستقل وإعطاء الأولوية للظروف الداخلية؛ اقتصاديًا، يعني الاعتماد على القدرات الداخلية وتطويرها؛ وثقافيًا، يعني الثقة بالنفس وتنمية التراث الثقافي الخاص (الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا، 1994: 16)

يُشكّل مبدأ الاعتماد على الذات أساسًا للتنمية المستدامة. فهو آلية للتنمية الاقتصادية، وإرساء نظام سياسي حديث، وتطوير الثقافة الوطنية، وتحسين الحياة الاجتماعية لجميع المواطنين. والهدف الأسمى هو خدمة تحقيق العدالة الاجتماعية (الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، 1994). ووفقًا لهذا المبدأ، يجب تخطيط جميع البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الوطنية استنادًا إلى الخبرة الداخلية، ورسمها بما يتناسب مع الظروف الوطنية. وهو مبدأ يتصدى للتحديات من خلال حلول محلية تتناسب مع الظروف المحلية، ويرفض تقليد النماذج الأجنبية. ويؤكد على ضرورة الاعتماد على القدرات والخبرات الذاتية، وإعطاء الأولوية لتطوير القدرات الذاتية. يُقرّ هذا المبدأ بأهمية الاستثمار والمساعدة الخارجية، لكنه يُشدّد على أن الاستفادة من هذه المساعدة تتطلب أولاً تطوير الكفاءات الداخلية. كما يُولي أهمية بالغة للتنمية البشرية، باعتبارها المصدر الأكبر لازدهار البلاد (المنتدى الاقتصادي والسياسي، 1994). ولا شك أن هذا النهج يضمن التنمية المستدامة على جميع الأصعدة.

ان مبدأ الاعتماد على الذات في إرتريا ليس مجرد شعار. فقد تميزت حرب الاستقلال التي دامت ثلاثين عامًا بالاعتماد على الذات. وقد أكد فاير بريس وهولان هذه الحقيقة، حيث شهدا: "الاعتماد على الذات هو أحد شعارات الثورة الإرترية... وخلال زيارتنا، لمسنا أن هذا ليس مجرد شعار فارغ، بل هو جزء لا يتجزأ من جميع الأنشطة الاقتصادية للجبهة الشعبية لتحرير إرتريا" (1986: 71). وأضافا: "تنفذ الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا استراتيجية تنمية قائمة على

الاعتماد على الذات... وسيكون المستفيدون الرئيسيون من هذا البرنامج هم أشد الناس فقرًا واحتياجًا."

بعد هذه الكلمات الموجزة عن مفهوم الاعتماد على الذات وكيف يوجه تطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية، دعونا ننتقل الآن إلى استعراض الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للعدالة الاجتماعية.

ج. الجانب الاقتصادي للعدالة الاجتماعية

العدالة الاجتماعية تعني الديمقراطية الاقتصادية (الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا، 1994). هو اقتصاد عادل وقوي ومتطور ومتوازن ومستدام، يعود بالنفع على الجميع من خلال التوزيع العادل لثروات البلاد. يُعرّف الميثاق العدالة الاجتماعية على النحو التالي:

تضييق الفجوة في الفرص الاقتصادية والثروة بين الأغنياء والفقراء، ضمان التوزيع العادل للثروة الوطنية بين جميع المواطنين... تضييق فجوة التنمية بين المناطق الريفية والحضرية، وبين المركز والأطراف... وضمان تنمية متوازنة في جميع أنحاء البلاد... تهيئة الظروف التي تُمكّن الناس من جني ثمار عملهم، وتحسين مستويات معيشتهم من خلال العمل، وتقدير العمل... ضمان المشاركة العامة على المستويين المحلي والوطني في القرارات المتعلقة بالشؤون الاقتصادية، وتمكين الأغلبية المضطهدة والمهمشة من إيصال صوتها. (الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، 1994: 25-26).

هذه هي رؤية النظام الاجتماعي المستقبلي المزمع إرساؤه في إرتريا. ويُصبح هذا النظام الاقتصادي أساسًا لنظام سياسي عادل. بحسب نص الميثاق: "لا يمكن لنظام سياسي عادل أن يقوم دون نظام اقتصادي متطور وعادل. ولا يمكن للديمقراطية السياسية أن ترتكز في غياب الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية" (الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا، 1994: 24).

د. الجانب السياسي للعدالة الاجتماعية

يُفصّل الميثاق نوع النظام السياسي المنشود في إريتريا في ظل مبدأ العدالة الاجتماعية، حيث ينص على ما يلي:

هو نظام سياسي مستقر يحترم القانون والنظام، ويصون الوحدة والسلام... ويضمن حقوق الإنسان الأساسية... قائم على المساءلة والشفافية والتعددية

والتسامح... نظام سياسي يجب أن يتمتع بقاعدة اجتماعية واسعة، تُمكّن الجميع من المشاركة... في عملية صنع القرار... (الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا، 1994: 20-21).

كما تُعيد السياسة الكلية التأكيد على مبادئ مماثلة تُشكّل النظام الديمقراطي للنظام السياسي في البلاد. تنص وثيقة السياسة على أن أهداف التنمية الوطنية "ستُوجَّه نحو تحقيق نظام سياسي لامركزي وديمقراطي، ودولة حرة ذات سيادة تُحترم فيها حقوق الإنسان" (الحكومة الارترية 1994: 10-11).

لذا، يتضح جليًا من الميثاق والسياسة الكلية أن البُعد السياسي للعدالة الاجتماعية يتمحور أساسًا حول الإنسان، ويتسم بالشمولية، ويستند إلى الإنصاف ونظام تشاركي لصنع القرار.

إن الاستقلال الاقتصادي، الذي نوقش سابقًا في سياق العدالة الاجتماعية، يمنح حرية اختيار النظام السياسي الأمثل الذي يُناسب الواقع دون أي تدخل خارجي. وهو نظام سياسي يُعزز عملية بناء الأمة ووحدتها ووئامها، ويضمن استقلال الدولة وسيادتها، ويبني علاقات قائمة على مبدأ الاحترام المتبادل والمصلحة والكرامة.

هـ. البُعد الاجتماعي للعدالة الاجتماعية

تتطلب العدالة الاجتماعية توفيرًا وتوزيعًا عادلًا لجميع الخدمات الاجتماعية الأساسية، مع إعطاء الأولوية للفئات الأقل حظًا، لخلق بيئة متكافئة الفرص. هذا الأمر مُفصّلٌ بوضوح في الميثاق، حيث نصّ على: "توفير فرص تعليمية متكافئة... توزيع الخدمات الصحية بشكل عادل في جميع أنحاء البلاد... كما يجب أن يحصل الناس على توزيع عادل لخدمات المياه والمأوى والصرف الصحي والاتصالات... (الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، 1994: 33-34)". والهدف هو الارتقاء بالمجتمع إلى مستوى معيشي أفضل من خلال برامج تنمية بشرية متنوعة، وضمان رفاهيته.

يؤكد الميثاق مجدداً قناعة الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة باحترام الحقوق الاجتماعية لجميع المواطنين، بما يتماشى مع تطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية. وينص على ما يلي:

نسعى جاهدين لجعل إرتريا بلداً للعدالة والمساواة، حيث تُحترم الكرامة وحقوق الإنسان الأساسية... يجب احترام الحقوق الاجتماعية للنساء والعمال والأطفال واللاجئين وذوي الاحتياجات الخاصة وغيرهم ممن يستحقون المساعدة (الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، 1994: 35).

كما تؤكد السياسة التعليمية التزامها بمبدأ العدالة الاجتماعية، حيث تنص على أن أحد المبادئ التوجيهية لنظام التعليم هو الإنصاف والعدالة الاجتماعية (وزارة التعليم، 2010). لذلك، فإن احترام الحقوق الاجتماعية متأصل بقوة في النظام القانوني.

و- الجانب الثقافي للعدالة الاجتماعية

يُعرّف الميثاق الوطني ويُفصّل الثقافة التي ينبغي الحفاظ عليها وتطويرها وإثرائها في المجتمع الإريتري. ويدعو إلى تطوير ثقافة جديدة تستند إلى التراث الثقافي الغني والمتنوع للمجتمع الإرتري، والثقافة التي تطورت خلال الكفاح المسلح، والثقافة الدولية التي تتناسب مع الواقع الإرتري. وتتميز هذه الثقافة بـ "الاعتماد على الذات، والثقة بالنفس... حب الوطن والشعب... البطولة والتضحية... احترام الإنسانية، والتضامن بين الرجال والنساء... ثقافة ديمقراطية ترفض الانقسام، والتحيزات الرجعية والضيقة، والتعصب... إحياء ذكرى الشهداء... (الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، 1994: 30-32)". هذه بعض جوانب الثقافة الوطنية التي يجب غرسها في المجتمع.

بناءً على المناقشات والحجج المذكورة أعلاه، يُؤكد أن مبدأ العدالة الاجتماعية، بكل جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مدعومًا باستراتيجية الاعتماد على الذات، راسخٌ في الوثائق القانونية الرئيسية للبلاد. إنه مبدأٌ أرشد حرب التحرير، وبعد الاستقلال، لا يزال المبدأ الأساسي الذي يُوجه مسيرة التنمية في البلاد.

3 - الرعاية والتنمية المتكاملة في مرحلة الطفولة المبكرة

أ. فهم مفهوم الرعاية والتنمية المتكاملة في مرحلة الطفولة المبكرة

يشير مفهوم الرعاية والتنمية المتكاملة في مرحلة الطفولة المبكرة الى نهج شامل ومنسق ومتكامل لتقديم الخدمات الأساسية اللازمة لنمو الطفل وتطوره في مرحلة

مبكرة (يونغ، 2000). كما يشمل هذا المفهوم الخدمات المقدمة للآباء ولمقدمي الرعاية. بحسب هايد وكابيرو، تشمل الخدمات المقدمة ضمن برنامج

"التنشئة الاجتماعية المبكرة، والتعليم، والاستعداد للمدرسة، بالإضافة إلى توفير الرعاية الصحية الأساسية، والتغذية الكافية، والرعاية والتحفيز في بيئة داعمة... (2006: 20)". وأوضحا كذلك أن هذه الخدمات متعددة الأبعاد، وأنه ينبغي إزالة الحواجز القطاعية، والعمل معًا لتحقيق النتائج المرجوة. والهدف هو حماية حقوق الطفل في تنمية قدراته المعرفية والعاطفية والجسدية والاجتماعية إلى أقصى حد. وتُنفذ هذه العمليات انطلاقًا من إدراك، أن أساس التنمية البشرية يُبنى في هذه السنوات التكوينية، وأن توفير هذه الخدمات الشاملة في هذه المرحلة يُعد أمرًا بالغ الأهمية (مسترد، 2000).

وتؤكد البحوث الطبية والتربوية أهمية هذه السنوات الحاسمة لنمو الطفل. ويشير يونغ (1996) إلى بلوم (1964) الذي أوضح أن نصف القدرات الفكرية للفرد تتشكل في سن الرابعة. وتشير أيضًا إلى "فريق عمل كارنيجي المعني بتلبية احتياجات الأطفال الصغار" (1994)، موضحةً النتائج التالية من دراساتهم:

يمكن أن يؤثر سوء التغذية قبل الولادة وفي السنوات الأولى من العمر تأثيرًا خطيرًا على نمو الدماغ، ويؤدي إلى اضطرابات عصبية وسلوكية، مثل صعوبات التعلم والتخلف العقلي... وهناك أدلة كثيرة تُظهر أن الرضع الذين تلقوا تغذية جيدة، وألعابًا، ورفقاء لعب، تمتعوا بوظائف دماغية أفضل بشكل ملحوظ في سن الثانية عشرة مقارنةً بأولئك الذين نشأوا في بيئة أقل تحفيزًا (يونغ، 1996: 5).

وتؤيد دراسة أجراها البنك الدولي حول أهمية التغذية للنمو والقضاء على الفقر الرأي المذكور أعلاه. إذ تنص على أن "سوء التغذية يُبطئ النمو الاقتصادي ويُديم الفقر" (البنك الدولي، 2006: 1).

توجد طرق مختلفة لتقديم الخدمات للأطفال ضمن هذا البرنامج. ومع ذلك، يتفق الجميع عمومًا على ضرورة أن يكون البرنامج صديقًا للطفل، ويركز على الأسرة، ويستند إلى المجتمع، ويحظى بدعم وطني من خلال قوانين وسياسات متعددة الأبعاد، تُقدم بطريقة شاملة ومتكاملة (هايد وكابيرو، 2006؛ اليونسكو، التعليم للجميع، المرصد العالمي للبحوث، 2007). ويمكن تقديم هذه الخدمات بأشكال وأماكن مختلفة، كالمراكز أو المنازل، أو بشكل غير رسمي يركز على

بيئة رعاية الطفل في الأسرة والمجتمع، أو بشكل غير رسمي أو رسمي في سياق منظم (مثل مراكز رعاية الطفولة المبكرة وتنمية الطفولة المبكرة)، ويشمل إثراء مهارات الأبوة والأمومة. ويدعو النهج الشامل إلى التنمية الكاملة للطفل، بما في ذلك جوانبه البدنية والمعرفية والاجتماعية والعاطفية (كاغ، 2000). كما يهتم هذا البرنامج بصحة الأم وتغذيتها، بالإضافة إلى برامج التثقيف الوالدي (حكومة أوكلاند، 2005).

يعدّ تحسين الوصول إلى الرعاية والدعم قبل الولادة وبعدها، والحدّ من وفيات الأمهات، وتحسين التغذية السليمة خلال فترة الحمل والرضاعة الطبيعية، من المسائل الأساسية للبرنامج. وتُعدّ هذه الأنشطة بالغة الأهمية لولادة طفل سليم ونموه ـ حكومة ملاوي 2005 وحكومة غانا 2006، وتؤكد لورا ـ 2004 ـ على أهمية النشاط البدني المنتظم، والتغذية الجيدة، والصحة النفسية للمرأة الحامل.

ويعمل البرنامج على رفع مستوى الوعي لدى الآباء ومقدمي الرعاية، وتوعية الجمهور وإقناعه بأهمية التعليم الجيد واستراتيجيات التنشئة السليمة للأطفال. ومن أهداف البرنامج الأخرى رعاية الأطفال المحرومين أو المعرضين للخطر في المجتمع لضمان حصولهم على فرص متكافئة.

ب. **مزايا الاستثمار في برامج تنمية الطفولة المبكرة**

يُوفر الاستثمار في برامج تنمية الطفولة المبكرة العديد من المزايا للدول. وسنسلط الضوء على بعض الفوائد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية الرئيسية لهذا البرنامج.

أولاً: المزايا الاقتصادية

يُساهم الاستثمار في برامج تنمية الطفولة المبكرة في التنمية الاقتصادية المستدامة للمجتمع. فالطفل الذي يتمتع بنمو بدني وعقلي واجتماعي وعاطفي جيد، يكون أكثر عرضةً للعمل في وظائف أكثر إنتاجية، وللمساهمة في التنمية الاقتصادية لمجتمعه (يونغ، 2000). علاوة على ذلك، يُتيح البرنامج للأمهات إرسال أطفالهن إلى دور الحضانة ومراكز ما قبل المدرسة، مما يُحرر النساء من الأعمال المنزلية، ويُساعدهن على تحقيق مكاسب مالية، وأن يصبحن عضوات فاعلات في المجتمع (يونغ، 1996). وأخيرًا، يُقلل الاستثمار في الطفولة المبكرة

من الحاجة إلى الرعاية الصحية، والدروس التقوية، والرعاية الاجتماعية في مراحل لاحقة من حياة الطفل، ويُخفض تكاليفها. ويُقلل ذلك من التكاليف المرتبطة بجنوح الأحداث (هايد وكابيرو، 2006؛ فريزر، 2000؛ موستارد، 2000). ويشير إغليسلاس وشالالا (2000: 363) إلى أن "الاستثمار في الطفولة المبكرة ضروري للدول والمناطق التي تسعى للقضاء على الفقر المدقع". وتشير الدراسات أيضًا إلى أن الاستثمار في التعليم والرعاية المتكاملة في مرحلة الطفولة المبكرة يؤدي إلى "...زيادة معدلات الالتحاق بمرحلة ما قبل المدرسة إلى 25%، مما قد يُدرّ ما يُقدّر بـ 10.6 مليار دولار أمريكي من خلال تحسين التحصيل العلمي، بينما قد تُدرّ زيادة بنسبة 50% مبلغ 33.7 مليار دولار (WWW.thelancet.com2011، المجلد 378، 8 أكتوبر).

ثانيًا: المزايا الاجتماعية

يُمكن للاستثمار في التعليم والرعاية المتكاملة في مرحلة الطفولة المبكرة أن يُحقق العديد من الأهداف الاجتماعية، بما في ذلك العدالة والتنمية البشرية وحماية حقوق الطفل. أولًا، تلبي برامج تنمية الطفولة المبكرة الشاملة حق الطفل الأساسي في العيش والتمتع بنمو صحي دون أي تمييز، وفي الحصول على الرعاية والتربية السليمة التي تلبي جميع احتياجاته الأساسية. ويمكن لبرامج تنمية الطفولة المبكرة الشاملة الموجهة أن توفر للأطفال الفقراء والمحرومين والذين يصعب الوصول إليهم الصحة والتغذية والمياه والصرف الصحي والحماية الاجتماعية وبيئة صحية؛ كما يمكنها أن تمنحهم بداية عادلة في الحياة وفرصًا متكافئة تمكنهم من عيش حياة كريمة. وعلاوة على ذلك، تُهيئ برامج تنمية الطفولة المكرة الشاملة الأطفال الصغار للمدرسة من خلال تعزيز التعلم المبكر والتحفيز والاستعداد النمائي (أدريانا، جاراميلو، آلان ومينغات، 2008؛ هايد وكابيرو، 2006).

وترتبط تنمية الطفولة المبكرة الشاملة ارتباطًا وثيقًا بالتنمية البشرية. وقد أوضح غاغ (2000: 63) هذه النقطة بقوله: "إن تنمية الطفولة المبكرة والتنمية البشرية مرتبطتان ارتباطًا وثيقًا". لذا، يُمكن للاستثمار في برامج تنمية الطفولة المبكرة المتكاملة أن يُسهم في رفاهية الإنسان. 2007 ايفانز، وروبرت ج. ايلفيلد وايلين م. 2000) ويونغ (1996)

ثالثًا: المزايا الثقافية

تُعنى البرامج التعليمية لبرامج تنمية الطفولة المبكرة المتكاملة بالتربية السليمة ورعاية الأطفال، وتُحدث تحولًا مجتمعيًا. يُسهم ذلك في توعية المجتمعات والأطفال بأهمية تبني نمط حياة عصري ومتطور. يُعلّم البرنامج الأسر كيفية رعاية الأمهات الحوامل والمرضعات، وكيفية تربية أطفال سعداء، أصحاء، يتمتعون بتغذية جيدة، وآمنين اجتماعيًا، وواثقين من أنفسهم، ويتفاعلون مع جيرانهم ومجتمعهم؛ كما يُوعّي الأسر بأن نقص الحنان تجاه الأطفال يُمكن أن يُعيق نموهم المعرفي والعاطفي والجسدي. فمن خلال الأطفال تُنقل قيم ثقافة المجتمع وتُرسخ. تبدأ هذه القيم في سنوات ما قبل المدرسة، ويُمكن تعزيزها من خلال برامج الطفولة المبكرة بشكل أكثر فعالية (إيفانز، مايرز، وإيلفيلد، 2000).

رابعًا: المزايا السياسية

تُعتبر مرحلة الطفولة المبكرة قضية سياسية، وأي تدخل فيها سيكون له تداعيات يمكن للبرنامج أن يلعب دورًا هامًا في .(، EFA GMR2007 :اليونسكو) سياسية معالجة بعض التحديات السياسية التي قد تواجهها الدولة. يُساعد برنامج تنمية على تحقيق تكافؤ الفرص، مما يُمكّن الشعب من تقاسم الطفولة المبكرة المتكاملة الثروة والسلطة السياسية بالتساوي. وهذا من شأنه أن يُرسي السلام والاستقرار في البلاد، ويحمي حقوق الإنسان ويعززها (الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، 1994).

معدلات العائد على الاستثمار في رأس المال البشري (كونها وآخرون (2005)، كما ورد في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2005: 38).

4 ـ سياسة وممارسة برنامج تنمية الطفولة المبكرة المتكاملة في إرتريا

أ. وثيقة السياسة

وضعت إرتريا مسودة سياسة لبرنامج تنمية الطفولة المبكرة المتكاملة في عام 2005 بعد خمس سنوات من الخبرة في هذا المجال. تُحدد وثيقة السياسة الترتيبات المؤسسية والنهج المتنوعة لتيسير تحقيق الأهداف والغايات المرجوة. أشارت الوثيقة إلى ضرورة دمج الأنشطة وتنسيقها على جميع المستويات الإدارية من خلال التوحيد أو التقارب. ويرأس البرنامج اللجنة التوجيهية لسياسات برنامج تنمية الطفولة المبكرة المتكاملة، والتي تتألف من وزراء الصحة العامة، والصحة، والتعليم، والتنمية الوطنية، والحكم المحلي، والمالية، ويرأسها

وزير يعينه مكتب الرئيس. وتتمثل مهمتهم الرئيسية في تقديم المشورة للحكومة بشأن مسائل سياسات برنامج تنمية الطفولة المبكرة المتكاملة، ووضع المبادئ التوجيهية العامة، والإشراف على سير العمل. ويتم تعزيز مؤسسة برنامج تنمية الطفولة المبكرة المتكاملة من خلال اللجنة الوطنية للدعم الفني الوطنية لبرنامج تنمية الطفولة.

تولى هذه الجهة مسؤولية وضع خطة التنفيذ والمتابعة والتقييم، وتضمن فعالية المناهج المتنوعة لتيسير تنفيذ البرنامج. ويوجد فريق الإدارة الوطني الذي يتابع الأنشطة اليومية وينسق مهام اللجان وفرق العمل على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمعية والقرية. وتصل هذه الترتيبات والهياكل المؤسسية إلى القرى المستهدفة. وفي القرى المستفيدة المختارة، يوجد فريق عمل قروي يتألف من ممثلين عن الوزارات المعنية، ويعمل كمؤسسة متكاملة، ويرأسه مدير القرية (حكومة إريتريا، 2005). هذه بعض النقاط الرئيسية الواردة في وثيقة السياسة.

ب. التجربة الإرترية

أطلقت الحكومة في سبتمبر 2000 برنامج التنمية المبكرة للطفولة. وبلغ إجمالي ميزانية المشروع 49 مليون دولار أمريكي، منها قرض من البنك الدولي (40 مليون دولار أمريكي)، ومنحة من التعاون الإيطالي (5 ملايين دولار أمريكي)، ومساهمة حكومية (4 ملايين دولار أمريكي). يهدف البرنامج إلى "تعزيز الاحتياجات الأساسية للنمو الصحي والتطور الشامل للأطفال دون سن السادسة، والأطفال في سن المدرسة الابتدائية، والأطفال الذين يحتاجون إلى حماية خاصة، من خلال توفير الخدمات والدعم في مجالات الرعاية الصحية، والتعليم المبكر، والتحفيز المعرفي، والحماية، والحنان..." (الحكومة الارترية مبادرة تنمية الطفولة المبكرة، 2000: 1).

يتكون المشروع من أربعة عناصر رئيسية:

أولها صحة الأم والطفل، والتي تشمل تدخلات مثل توفير الأدوية والمعدات الأساسية، وتحسين مهارات العاملين الصحيين وأدائهم في إدارة الحالات، والأنشطة الصحية المدرسية، وتحسين الممارسات الأسرية والمجتمعية، وغيرها.
ثانيها تغذية الأم والطفل والأمن الغذائي. تضمن هذا المكون متابعة النمو وتعزيزه، وتحسين الأمن الغذائي، وما إلى ذلك.
المكون الثالث فهو التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والذي شمل بناء رياض

الأطفال ومراكز الموارد، وتدريب الميسرين والمعلمين، وبرنامج إثراء الوالدين، والتوعية المجتمعية، وما إلى ذلك.
والركن الرابع يتجسد في عملية دمج الأيتام، وإنشاء دور رعاية جماعية للأطفال الأيتام الذين يعيشون في ظروف صعبة، وتقديم الدعم النفسي لهم، وما إلى ذلك (حكومة إرتريا، برنامج تنمية الطفولة المبكرة، 2008).

مكونات برنامج التعليم المتكامل في مرحلة الطفولة المبكرة في إرتريا

نُفذت هذه الرامج مبدئيًا في 419 قرية، ثم اتُخذ قرار لاحقًا باختيار 116 قرية فقط والتركيز عليها، حيث يمكن تنفيذ تدخل متكامل. وجاء هذا القرار بعد استخلاص بعض الدروس من التنفيذ وإدراك فوائد الدمج على نمو الطفل وتطوره. وقد طُبق النهج المتكامل بهدف تعظيم أثر التدخل. كما تميز هذا النهج بوصوله إلى نطاق أوسع من الفئة المستهدفة من عمر 0 إلى 6 سنوات، والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة.

ج. تقييم الخدمات المتكاملة

تم تنفيذ تقديم الخدمات المتكاملة بالتوازي مع الأنشطة التي نُفذت في 419 قرية أُنشئت في بداية البرنامج. واعتمدت معايير اختيار القرى الـ 116 على مواقع برنامج إدارة الرعاية الصحية المتكاملة كنقطة انطلاق، مع الأخذ في الاعتبار وجود عاملين آخرين على الأقل في سياق برنامج تنمية الطفولة المبكرة المتكاملة في تلك القرية (تقرير السنوات الخمس لتنمية الطفولة المبكرة، 2000-2005). واعتُبرت مواقع برنامج إدارة الرعاية الصحية المتكاملة نقطة انطلاق لارتباطها بخدمات الصحة والتغذية الأساسية لنمو الطفل وتطوره. وبعد اختيار القرى، تم توفير الخدمات المتكاملة فيها، بالإضافة إلى العمليات المنفصلة في القرى المتبقية.

استمر المشروع ثماني سنوات وحقق إنجازات جديرة بالثناء، بما في ذلك تحقيق المؤشرات المحددة لكل محور:

المحور الاول: كان مؤشر مكون صحة الطفل والأم هو معدل الوفيات الناجمة عن الأمراض الخمسة مجتمعة (الملاريا، والإسهال، والتهابات الجهاز التنفسي

الحادة، والحصبة، وسوء التغذية)، مع هدف خفضه بنسبة 20%. في نهاية البرنامج، بلغت نسبة الانخفاض 53.4%، متجاوزةً الهدف المنشود.

المحور الثاني: وهو رعاية وتعليم الطفولة المبكرة، فكانت مؤشراته معدلات الرسوب والتسرب بين الصفين الأول والثاني. وكان الهدف المحدد هو خفض النسبة بنسبة 20%، بينما بلغت النتائج 36% في معدلات التسرب و30% في معدلات الرسوب.

المحور الثالث: فكان دعم الأطفال المحتاجين إلى تدابير حماية خاصة، وكان مؤشره لم شمل الأيتام مع أقاربهم. وكان الهدف هو لم شمل 32,000 يتيم، بينما بلغت النتائج 31,556 يتيماً، أي ما يعادل 98.6% من الهدف.

المحور الرابع: فكان خفض نسبة انتشار نقص الوزن لدى الأطفال دون سن الثالثة بنسبة 20%. إلا أن هذا لم يتحقق بسبب الجفاف الممتد لأربع سنوات من 2002 إلى 2005 (حكومة أوكلاند، إدارة التنمية الريفية، 2008).

حقق البرنامج نتائج وتأثيرات مبهرة. وقد قُيِّمَ مكون صحة الأم والطفل بأنه حقق نتائج استثنائية بفضل "التأثير التآزري لبرنامج الرعاية المتكاملة لصحة الطفل "وتطوره مع تدخل برامج صحة الأم والطفل الأخرى التابعة لوزارة الصحة ويُعتقد أن أحد أسباب نجاح البرنامج في مكون تغذية الأم .(EPER2007 ،: XI) والطفل هو "التغيير الإيجابي في المواقف والسلوك" نتيجة "توعية الأمهات والمجتمع عمومًا، وتقديم المشورة لهم، وتعريفهم" بالمتابعة الدورية لنمو أطفالهم ويشير التقرير إلى أن نسبة الرضاعة .(XII .المرجع نفسه، ص) وصحتهم الطبيعية الخالصة عند بلوغ الطفل ستة أشهر ارتفعت إلى 80%، بعد أن كانت 52% في عام 2000.

وكشف مشروع الإدارة المتكاملة لأمراض الطفولة، بالتعاون مع برنامج الإدارة العامة، وهو مشروع تجريبي، عن انخفاض بنسبة 28% في سوء التغذية (دولة إرتريا، وثيقة تقييم المشروع، 2008). في ختام المشروع، جاء في شهادة البنك: "...كان التنفيذ مُرضيًا، وتحققت أهداف المشروع إلى حد كبير. ومن بين عمليات برنامج تنمية الطفولة المبكرة المستقلة الثلاث من هذا النوع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مؤخرًا، يبرز برنامج تنمية الطفولة المبكرة في إرتريا لالتزام

الحكومة وشركاء التنمية الآخرين بتحقيق نتائج مُرضية" (حكومة إرتريا، برنامج تنمية الطفولة المبكرة، 2008: 8).

كان للمكون التعليمي للبرنامج أثرٌ إيجابي على الوصول والإنصاف. فقد زاد عدد مراكز رياض الأطفال بأكثر من 400%، وارتفع معدل الالتحاق بها بنسبة 300%. وقد بُني 97% من هذه المراكز في المناطق الريفية، مما يُؤكد الإنصاف. ونتيجةً لذلك، ارتفع صافي معدل الالتحاق من 4.5% في السنة الأساسية إلى 19% في نهاية المشروع.

كما لوحظت إنجازات مماثلة في مكون دعم الأطفال المحتاجين إلى حماية خاصة. كشف تقرير التقييم أن "97% من الأيتام الذين أُعيد دمجهم في المجتمع كانوا متفوقين دراسيًا، ... وأن 65% منهم حازوا على جوائز في صفوفهم بحصولهم على المراكز من الأول إلى الثالث، بينما تراوحت مراكز البقية بين الرابع والعاشر." (حكومة أوكلاند، PAD2008 :، XVI)

وفي الخاتمة، جرى تقييم المشروع من حيث الملاءمة والفعالية والكفاءة. وجاء في التقرير أنه من حيث الملاءمة، "يلبي التدخل احتياجات المجتمع ويلبي احتياجات الطفل بما يتماشى مع أهداف التنمية الحكومية"؛ أما فيما يتعلق بالفعالية، "فإن الجهات المنفذة والشركاء راضون عن إنجازات المشروع"؛ وفيما يتعلق بالكفاءة، فقد أُشير إلى أن "جميع مدخلات المشروع استُخدمت على النحو الأمثل"، وأن الأنشطة المخطط لها أُنجزت ضمن الإطار الزمني المحدد (المرجع نفسه، ص XIX.).

ج. التحديات والدروس المستفادة

لم تخلُ هذه الإنجازات من التحديات. لم يكن تنسيق العمليات المختلفة مهمة سهلة.

في البداية، كان أصحاب المصلحة يميلون إلى العمل بشكل قطاعي أو إعطاء الأولوية لمشاريعهم الخاصة بدلاً من اتباع نهج شامل.

ثانيًا: لم تُجرَ أي دراسة استقصائية أساسية في بداية المشروع.

ثالثًا: أثرت المشكلات المرتبطة بإنهاء خدمات الموظفين ونقلهم وتعيين موظفين أخيرًا، بعد انتهاء المشروع، جدد على استمرارية سير العمل ومتابعة الأداء

أصبحت الاستدامة المالية للبرنامج مُهددة، ولم يكن بالإمكان مواصلة تقديم الخدمات بنفس النهج الشامل الذي بدأ به.

د. الخاتمة

حقق برنامج تنمية الطفولة المبكرة نتائج وتأثيرات مبهرة، و يُستنتج أن برنامج تنمية الطفولة المبكرة المتكاملة يشجع على المزيد من التفعلات، مع الأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة. من خلال المناقشات والبحوث التي أُجريت، يُستنتج بأن البرنامج يسلهم في تحقيق خمسة أهداف رئيسية ذات علاقة وثيقة أن برنامج بالعدالة الاجتماعية:

أولا: تعزز العدالة الاجتماعية المساواة، وتوفر برامج التنمية المبكرة أسس بناء مجتمع عادل على الصعيد المستقبلي من خلال توفير الفرص المتكافئة.

ثانيًا: تتطلب العدالة الاجتماعية تنمية عادلة للموارد البشرية، ويمكن تحقيق ذلك بصورة فعّالة تدعو إلى التدخل المبكر لتلبية الاحتياجات بسهولة من خلال برامج الشاملة للطفل والأم في مرحلة عمرية بالغة الأهمية.

ثالثًا: تتطلب العدالة الاجتماعية توفير تعليم عالي الجودة ومنصف. يُعد برنامج لمرحلة ما قبل المدرسة تدخلًا مبكرًا فعّالًا وكفؤًا يُمكنه إرساء الأساس لتحقيق هذه النتيجة.

رابعًا: يشمل مفهوم العدالة الاجتماعية حق الأطفال في عيش حياة كريمة وتنمية قدراتهم إلى أقصى حد. هذه أيضًا بعض المبادئ الأساسية لبرنامج التنمية المبكرة التي تم استعراض مزاياه أعلاه.

أخيرًا، يطمح مبدأ العدالة الاجتماعية إلى ثقافة متطورة تتسم بالاعتماد على الذات، والثقة بالنفس، واحترام الإنسانية، والمساواة، والاحترام المتبادل، والرعاية، والالتزام بالأسرة، وحب الوطن، والمسؤوليات الاجتماعية، وهذه استراتيجية فعّالة لترسيخ القيم.

وبما أن برنامج تنمية الطفولة المبكرة المتكاملة لا تعدو ان تكون استراتيجية لتحقيق تنمية بشرية واجتماعية عادلة في أي بلد، فإن تطبيق هذا البرنامج يُسهم في تعزيز العدالة الاجتماعية في المجتمع.

- الطريق الى الام

برنامج مستدام لتنمية الطفولة المبكرة المتكاملة بملكية مجتمعية لتقديم الخدمات.

يمكن لهذا المقترح الجديد الاستفادة من تجربة برنامج تنمية الطفولة المبكرة المتكاملة السابقة في جوانب عديدة، والبناء على الخبرة المكتسبة. ومن بين أهم الأصول التي تُسهّل تنفيذ هذا المقترح الجديد: البنية التحتية المُنشأة، والدراسات المختلفة، مثل المعارف المحلية المتعلقة بالأطفال، ومواد التوعية المُعدّة، والقدرات البشرية المُطوّرة في إطار هذا البرنامج.

لضمان استدامة البرنامج وملاءمته وفعاليته، يُقترح أن يكون التدخل ملكًا للمجتمع المحلي وأن يُدار من قِبله بدعم من الجهات المعنية، وأن يُنفذ بطريقة فعّالة من حيث التكلفة. يجب النظر إلى مسألة الاستدامة من منظورين: استدامة النتائج والاستدامة المالية.

أولًا: استدامة النتائج

يجب أن تكون النتائج مستدامة على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع. ويشمل ذلك السلوكيات الإيجابية التي تؤثر على تغذية الأم والطفل وصحتهما ونموهما النفسي والاجتماعي والمعرفي. ويمكن اعتبار النتائج مستدامة إذا حافظت الفئات المستهدفة على السلوك المناسب.

ثانيًا: الاستدامة المالية

يمكن اعتبار التدخلات مستدامة ماليًا إذا ضُمنت استمرارية البرنامج لتحقيق نتائج مستدامة. ويمكن ضمان ذلك إذا مُوِّل المشروع من ميزانية الحكومة ومساهمات المجتمع. ستُدرج جميع المؤسسات المعنية في ميزانيتها الدورية بندًا من بنود أجندة الرعاية المتكاملة للطفولة المبكرة التي سيُقدمها قطاعها. وسيبحث كل قطاع عن نهج فعّال من حيث التكلفة لتقديم الخدمات بما يُحقق أقصى قدر من النتائج.

يتعين على المجتمع تحديد التكاليف التي سيتحملها وكيفية تغطيتها. بإمكانهم دعم المتطوعين في المجتمع نقداً أو عينياً كحافز لتشجيعهم على أداء واجباتهم على أكمل وجه. ومن الحقائق الثابتة أن الأنشطة التي ينفذها المجتمع ويدعمها تضمن النجاح. (انظر اليونيسف، 2015؛ مؤسسة برنارد فان لير، 2007: رقم 109).

سيتم مناقشة تقديم الخدمات المجتمعية تحت ثلاثة محاور رئيسية، وهي: المؤسسات التي ستقدم الخدمات، ونوع التدخل المطلوب، وآلية التنفيذ.

أ. الهيكل التنظيمي لتقديم الخدمات

تتولى وزارة الحكم المحلي مسؤولية قيادة وتنسيق برنامج تنمية الطفولة المبكرة المتكاملة في المجتمع. ويتولى مدير المجتمع أو القرية في كل منطقة قيادة هذه المهمة. وتتعاون جميع المؤسسات المعنية بالتنمية المعرفية، والرعاية، والصحة، والتغذية، وحماية الطفل وتعزيزه، ورفاهية الأم، ككيان واحد لتقديم خدمات متكاملة ومنسقة للفئة المستهدفة. وتشمل هذه المؤسسات وزارة الحكم المحلي، ووزارة الصحة، ووزارة التعليم، ووزارة الصحة العامة، ووزارة الزراعة، ووزارة الإعلام، والهيئة الوطنية لرعاية الطفل والأسرة.

ب. أنواع الخدمات المقدمة

تتعاون جميع الجهات المعنية في الأعمال التحضيرية لبدء البرنامج. سيشمل ذلك، من بين أمور أخرى، اختيار الفئات المستهدفة بناءً على مبدأ الإنصاف والعدالة الاجتماعية، وإجراء تقييم للاحتياجات، ووضع الأهداف والغايات، وإنشاء آليات للتقييم، وإعداد مبادئ توجيهية عامة وإطار عمل، وما إلى ذلك. وسيتم تنسيق الخدمات المقدمة في كل مجتمع وتقديمها بطريقة متكاملة وشاملة تحت إشراف وزارة الحكم المحلي.

فيما يلي بعض المكونات الأساسية لبرنامج التعليم والرعاية المتكاملة للأطفال والمراهقين، والتي يمكن تقديمها في كل مجتمع بناءً على تقييم الاحتياجات الذي يُجرى في كل منطقة، وتوافر الموارد البشرية والمادية والمالية. وستكون أنواع التفاعلات في كل مكون مماثلة بشكل أساسي للتجربة الإريترية المذكورة أعلاه.

أولاً: صحة الأم والطفل - تقع هذه المسؤولية على عاتق وزارة الصحة.

ثانياً: تغذية الأم والطفل والأمن الغذائي - تقع هذه المسؤولية على عاتق وزارتي الصحة والزراعة. ويمكنهما إشراك مؤسسات أخرى ذات صلة، مثل وزارة الثروة السمكية.

ثالثاً: التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة، وتثقيف الوالدين، بما في ذلك تعليم الكبار - تتولى وزارة التربية والتعليم هذه المهمة. في مجال الكشف المبكر عن الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ودعمهم، يمكن إنجاز هذه المهمة بالتعاون مع الوزارات المعنية، مثل وزارة الصحة ووزارة العمل والرعاية الاجتماعية.

رابعًا: حماية الطفل - ستكون وزارة العمل والرعاية الاجتماعية هي الجهة المنسقة، ويمكنها إشراك مؤسسات أخرى ذات صلة عند الحاجة، مثل وزارة الحكم المحلي في مسائل مثل تسجيل المواليد، ووزارة العدل في الشؤون القانونية ذات الصلة.

خامسًا: التواصل الإعلامي وحملات التوعية - هذه مسؤولية وزارة الإعلام، ويمكنها الاستعانة بوزارة الحكم المحلي، والفرق الثقافية الوطنية، وغيرها. ويمكن جمع المواد والمعلومات المراد نشرها من المؤسسات المعنية ووثائق البرنامج الدولي للتوعية والتثقيف بشأن الطفولة المبكرة السابقة، حيث تم إنجاز عمل ممتاز على مستوى الدولة في هذا المجال.

سادسًا: المياه والصرف الصحي والنظافة وحماية البيئة - ستكون وزارة الصحة هي الوزارة المنسقة، وستقوم بتنسيق العمل مع وزارة الأراضي والمياه والبيئة، وفي المجالات المتعلقة بالصحة المدرسية مع وزارة التربية والتعليم.

سابعًا: تمكين المرأة ودعمها - المؤسسة الرئيسية المسؤولة هي الاتحاد الوطني للمرأة والجامعة.

ثامنًا: مراقبة وتقييم المشروع: ستتولى جميع الجهات المعنية هذه المهمة بشكل مشترك تحت إشراف وزارة الحكم المحلي، بالإضافة إلى قيام كل جهة معنية على حدة بمراقبة وتقييم المشروع.

تاسعا: **توليد الدخل**: سيتم دعم المجتمع المحلي لإنشاء أنشطة مدرة للدخل لتحسين سبل عيشهم ودفع مساهماتهم في الأنشطة التي يقوم بها متطوعو المجتمع. يمكن أن تكون هذه الأنشطة مملوكة بشكل جماعي للمجتمع أو على شكل دعم فردي للأسر الأكثر احتياجًا في المجتمع. ستتولى وزارة الحكم المحلي تنسيق هذه الأنشطة بدعم من جميع الجهات المعنية.

ج. آلية تقديم الخدمة

قد تختلف طريقة تقديم هذه الخدمات تبعًا لعمر الأطفال واحتياجاتهم وأسرهم والمجتمع وخصوصية كل حالة، مما يجعل المرونة ضرورية لضمان نجاح التدخل. فيما يلي بعض وسائل تقديم تدخلات برنامج تنمية الطفولة المبكرة المتكاملة:

أولًا: التفاعلات على نطاق أوسع - هناك عمليات تفاعلاية معينة يجب تنفيذها على مستوى المناطق الفرعية أو الإقليمية أو الوطنية منذ بداية البرنامج. قد تشمل هذه التفاعلات أنشطة مثل التوعية، وتمكين المرأة، والأمن الغذائي، وغيرها، ويمكن أن تتخذ أشكالًا مختلفة. علاوة على ذلك، يمكن اعتماد نهج أوسع لتقديم الخدمات كلما كان ذلك مناسبًا وفي أي مرحلة من مراحل تطوير البرنامج أو توسيعه. أيًا كان النهج المُستخدم، فإن الأساس هو ضمان المشاركة الفعّالة والمسؤولية الكاملة لسكان كل منطقة أو إقليم معني.

ثانيًا: الزيارات المنزلية - سيقوم بهذه الزيارات متطوعون من المجتمع المحلي وعاملون مجتمعيون متخصصون، مع التركيز على الأطفال دون سن الثالثة وأفراد أسرهم. سيقومون بتقييم أوضاع الأطفال واتخاذ الإجراءات اللازمة، بالإضافة إلى دعم أفراد أسرهم.

ثالثًا: التفاعلات المجتمعية. سيتم اصطحاب جميع أطفال المجتمع إلى المركز المجتمعي لتلقي الخدمات التي يحتاجونها. وسيقوم العاملون المجتمعيون، ممثلو مختلف القطاعات الحكومية، بالتعاون مع المتطوعين من المجتمع، بتنفيذ مهامهم. سيستفيد الأطفال الذين تزيد أعمارهم عن ثلاث سنوات من التعليم ما قبل المدرسي، سواءً في مراكز رعاية الأطفال أو رياض الأطفال، بالإضافة إلى خدمات أخرى مناسبة لأعمارهم. سيستفيد جميع أفراد أسرة الطفل من هذه العمليات بأشكال مختلفة، بناءً على احتياجاتهم، مثل الصحة والتغذية والتعليم والصرف الصحي والتوعية والأمن الغذائي، وغيرها. يمكن أن تبدأ المهمة كمشروع صغير، ثم تتوسع لاحقًا.

يمكن أن يكون المركز المجتمعي بمثابة مركز متعدد الأغراض. فهو مركز تدريب للمتطوعين، وقاعة اجتماعات لعقد الندوات وحملات التوعية، ومركز موارد، ونقطة انطلاق للأبحاث والمتابعة والتقييم، وأي أنشطة أخرى ذات صلة بالمجتمع.

المراجع

Berk, Laura E.(2005). Infants and Children: Prenatal Through Middle Childhood. (Fifth Ed.). Pearson, USA.

Bernard van Leer Foundation Magazine, 2007, no.109. The Netherlands.

Eritrean People's Liberation Front. (1994). A National Charter for Eritrea.

Evans Judith L., Myers, Robert G.,Ilfeld , Ellen M. (2000). Early Childhood Counts. The World Bank, Washington D.C.

Firebrace J. and Holland Stuart (1989). Never Kneel Down. Red Sea
Press

Gaag,Jacques van der .(2000). From Early Child Development to Human Development. In Young (ED.), From Early Childhood Development, (pp.63- 78), World Bank, Washington D.C.

Government of Malawi. (2006). IMCI Approach Policy for Accelerated
Child Survival and Development in Malawi, Ministry of Health, Lilongue.

Hyde, A.L. and Kabiru, Margaret N. (2006). Early Childhood Development as an Important Strategy to Improve Learning Outcomes, ADEA, Paris.

Iglesias, Erique V. and Shalala, Donna E. (2000). Narrowing the Gap for Poor Children. In Young, M.E. (ED.), From Early

Childhood Development. (pp. 363- 374). The World Bank, Washington D.C.

Jaramillo and Mingat cited in UNICEF Report, 2015.

Jaramillo, Adriana, Mingat, Alain. (2008)Early Childhood Care and
Education in Sub-Saharan Africa: What Would it Take to Meet the
Millennium Development Goals? In Garcia, Pence, Evans (ED.),
Africa's Future Africa's Challenges, (pp. 51-70), The World Bank, Washington D.C.

MoE (2010). Draft Education Policy.

Mustard, J. Fraser. (2000). Early Child Development and the Brainthe Base for Health, Learning, and Behavior Throughout Life. In Young (ED.), From Early Child Development (pp. 23-61).The World Bank, Washington D.C.

OECD (2006) Starting strong II: Early childhood education and care, Organization for Economic Co-operation and Development.

Penn, Helen (2008) Understanding early childhood: Issues and controversies, 2nd ed., Penn, Helen (2008) Open University Press; McGraw-Hill Education, Berkshire, England.

The Government of Eritrea. (1994). The Micro Policy for the State of Eritrea.

The Republic of Ghana. (2004). Early Childhood Care and Development Policy. Ministry of Women and Children's Affairs, Accra.

The State of Eritrea (2005). ECD 5 years Report-20002005(Unpublished).

The State of Eritrea (2000). IECCD Project Implementation Manual (Unpublished).

The State of Eritrea (2005). Draft Eritrean ECD Policy. Asmara

The State of Eritrea (2008). ECD Project Appraisal Document. (Unpublished).

The World Bank, (2006). Repositioning Nutrition as Central to
Development- A Strategy for a Large –Scale Action, The World Bank

UNESCO. (2007). EFA Global Monitoring Report. Oxford University
Press, UK

WWW.thelancet.com Vol. 378 October 8, 2011

Young M. Eming (2000). Introduction and Overview. In Young (ED.),
From Early Child Development (pp.1-19) World Bank, Washington D.C.

Young, M. Eming (1996). Early Child Development: Investing in the Future. The World Bank, Washington D.C.